



السبت 2002/12/21 الموافق 17 شوال 423 هـ العدد «167» السنة الثامنة

ملاحظات هامة وخطيرة نطرحها من جديد على وزارة النفط والثروات المعدنية

إن ما نعرضه على صدر هذه الصفحة قضايا هامة وخطيرة حدثت وما تزال تحدث في وزارة النفط والثروات المعدنية وهذه القضايا تمثل في تجاوزات مالية ومخالفات فظيمة تكبد الاقتصاد الوطني مبالغ طائلة بدون فائدة يجنيها الوطن وهذه المشاهد لم تنته لا أيام الوزير العطار ولا خلفه الخادم الوجيه حيث تبين الملاحظات التي أوردها نائب وزير النفط سابقاً وخلفه محي الدين الضبي والتي نوجهها مع جملة من الأسئلة إلى الوزير الحالي الدكتور رشيد باريغ وزير النفط والثروات المعدنية وذلك لمعرفة إجابته حول هذه القضايا والمخالفات وما تم اتخاذ من إجراءات لمواجهة تلك التجاوزات في الوزارة ولم تكن هذه المرة الأولى التي ننشر فيها هذه الرسائل..

إن ما يحدث بالنفط بحاجة إلى تأمل ومراجعة واقعية وصادقة من قبل قيادة وزارة النفط مع أنفسهم.. ونحن هنا لسنا بصدد التلويح في توضيح ما تحتويه تلك الرسائل ولا لاجتياح القانون على وزارة النفط منا أن نذكرهم بالأمانة الملقاة على عاتقهم تجاه هذا الوطن وخاصة في ظل هذه الظروف.. وذلك كان منا أن تقدمنا للإخ الوزير الدكتور/ رشيد باريغ بمذكرة تطلب منه - إن سمح وقته - التوضيح لنا والقراء: ماذا عملت الوزارة حيال تلك القضايا وأهمها مشروع الغاز؟

الوراث عن مصروفات تلك الشركات لإعوام سائلة... **الأخ الوزير..** إن قضايا النفط والغاز والمعادن التي بحاجة إلى مشاورات عديدة فإن تتركها جميعها وتلتفت فقط للامور الإدارية العادية الصغيرة أمر لا يحسبنا ولا اليمن فإمامنا مهام أكبر ومسؤولية أهدم. انني احترم ان الوزير هو المسؤول الاول عن وزارته واحتراماً للقرار الجمهوري بتعيينه واود ان يحترم الوزير ايضاً القرار الجمهوري بتعيين نائب الوزير... والقوانين الاخرى التي حددت العمل والمرتبات التي يجب ان لا يتعدى اياماً قليلة بسبل التعاشير خلالها بما على قدر من الاحترام والمسؤولية المتبادلة.

وما الوزير والنائب الا مكلفين بتفدية السياسة العامة للدولة للمصالح العام والمصالح العام فقط وفق قواعد وقوانين وانظمة يجب علينا احترامها حتى ينقى للعمل المؤسسي مفهومها قابلاً للتطبيق.

الأخ الوزير.. لقد لمست منذ اول لحظة تولىكم الى الوزارة ان هناك موقفاً شخصياً من النائب لاسباب غير معروفة مع اننا جميعاً نوظفون وعمليون أساس وحينما خيمت الوطن مهما كانت الآراء الشخصية او الاستطاعات الشخصية من عدها. اسأل الله ولكم ولنا التوفيق فيما نعمل من مسؤولية على عاتقنا. مع خاص تحياتي محي الدين عبدالله الضبي نائب وزير النفط والثروات المعدنية صورة مع الصحة انفساً الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله

وقلت الشركة نتجدة هذا التسامح تستقطع 30٪ الى حين تم الضغط عليها للتخفيض الى 10٪ للنصف الثاني من عام 97م بمتابعة شخصية مني للموضوع وبنون اني محاولة لمعرفة كيف تم التفریط وكيف تضمن الحقوق الخاصة بالجانب اليمني مستقبلاً. - ب- اظن ان التشاور كان ضرورياً بعد استلام الوزارة رسالة من شركة هنت في 9/7/97م اي بعد تعيينكم انها رفعت نفط الكلفة من 5٪ الى 8٪ ثم الى 11٪ للنصف الثاني من عام 97م اي بحوالي ثلاثين مليون دولار في السنة ولم تحرك الوزارة ساكناً الى

مرفق صورة من قرار مجلس الادارة المتخذة في مارس 97م والذي يثبت ان القرار باي تاخير قد اتخذ بل ان القرار سيستخذ علي ضوء معلومات تم تحديدها اولاً وتقدم من الادارة لاحقاً للمجلس وهو ماتت تقييدهم لكم في اجتماع باريس. - ب- موضوع بيع النفط الخام اليمني للربح الثالث من عام 97م والاسلوب الذي تم تحديده سعر البرميل بناءً على توصية خطية لاندري على اي اساس تم اعتمادها. وفي غداً كامل لاي دراسة جادة او رؤية واضحة لاي اسلوب علمية لاجراء تسعير المادة من اصعب الواد في تحديد تسعيرها المناهضة وبالتالي تم تسعير البرميل باقل من قيمته الحقيقية بما لا يقل عن عشرين الى خمسة وعشرين سعة عن كل برميل بخسارة لا تقل عن اربعة ملايين دولار.

ج- كنت اتوقع التشاور حول نسبة نفط الكلفة مع احدى الشركات النفطية التي تحصلت على نسبة اعلى مما تستحقه في الربح الاولي والثاني من عام 97م وخلال تساهل بعض الجهات المختصة المسؤولة عن تسويق النفط الخام من خلال عدم الالتزام برسائلي الموجهة للشركة بضرورة تخفيض نسبة نفط الكلفة الى 8٪ في الربح الثاني

نماهتكم الى باريس وما اسفر عنه الاجتماع من الاسف عن تاجيل تاريخ التنفيذ للرحلة الثانية لاهم مشروع في اليمن تتعلق عليه امل كل اليمنين والقيادة السياسية لانه سيساعد على خلق تنمية اقتصادية كبيرة ويساعد على ايجاد استقرار اقتصادي واجتماعي ويخلق الالف من فرص العمل. وانتم اعلم بامتهته.

ان هذا الموضوع كان يستحق بكل تأكيد تكريس وقت طويل لمداولته وفهم ابعاده وخلفياته بدلاً من تحديد المواعيد ثم تأجيلها ثم تقديمها في آخر لحظة قبل السفر.

تماماً مع صلاحياتي كتابت وزير خاصة عند غياب الوزير وهو حق مفكول قانوناً من نص المادة رقم 20، من القرار الجمهوري رقم 20 لسنة 91م بشأن قانون مجلس الوزراء وكذا وزير النفط صابر من قبل فإشارة الأخ الرئيس لادري من مستوى اداري اني منه الغاء او تقليص صلاحيات القرار الجمهوري بالتحين.

استخدام السلطة والصلاحيات وذلك كما يلي: 1) ان القسرات التي اصدرتها تلك



ان المدة الثانية من القرار الذي صدر من جانبكم قد نصت على اعادة عرض تلك القرارات من جديد على الوزير وهذا يدل على ان سبب الالغاء ليس عدم قانونيتها بل الرغبة في الالغاء ومن يريد اقراره بالبراع الوزير..

الأخ وزير النفط والثروات المعدنية اجترم

تحية تقدير واحترام بالعودة الى الاتفاقية الاصلية الموقعة في 9/12/95 بين باردينا وشركة توتال الفرنسية والتي تم اقرارها من قبل مجلس النواب وصعد عليها الاخ الرئيس في يناير 96م وفي يناير 97م تم التوقيع على المشاركة واعادته توزيع الحصص في مشروع الغاز الطبيعي المسال والذي في ضوءه تم تعديل بعض بنود الاتفاقية الاصلية. وقد حدثت الاتفاقية الاصلية بان الاتفاقية تعد ملغية اذا لم يتم الخول في المرحلة الثانية للمشروع وهي ابدء التي تنتهي في 99/1/99 وسمات الحكومة بتجديد لهذه الاتفاقية واشرعن ان الشهور التي بموجبها تم التوقيع للاتفاقية ربما كانت ضعيفة وغير مبررة من قبل الجانب اليمني فضلاً عن الاشكالات التي صاحبت هذا المشروع منذ بدايته حتى الآن وفي ضوء اللقاء الأخير الذي حضرته معكم بمتكتم مع الفرنسي مسؤول التسويق في المشروع والأخوين خالد صالح محسن وطه الامل يتضح بان المشروع لا يزال متعثر وان الامل الوحيد هو في اتجاه البند للمحور على مشرتي للغاز ولكن يبدو ان الامل ضعيف نوعاً ما واولاً فاني اشعر بان شركة توتال التي تقوم للمشروع تخطط من قبل فإشارة الأخ الرئيس للاتفاقية قبيل انتهاء التجديد الاولي انا تحق لها في السباق في تحريك انفسها هذا المشروع وعدم التفریط فيه وحتى لا تقوم الحكومة اليمنية بالبحث عن مستثمرين جدد. وإذا افترض ان من الضروري جداً عقد اجتماع عاجل يصنعها بحضور رئيس شركة نفط الفرنسية مع الشركات في المشروع ويهدف اشعارهم بعدم ارباح الحكومة اليمنية من عدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن ويهدف حدت الشراء وخاصة توتال والامريكان على العمل بوثائق عالية نحو البحث عن اسواق خارجية لبيع الغاز في بيده العمل في المشروع لان مزيد من التناحر يعني مزيد من ضياع الفرض خاصة في ظل وجود المنافسة الشديدة من الدول المجاورة التي تقوم حالياً بتصدير الغاز الى كل من جنوب وشرق آسيا واتباع نظام المناقصات لتوريد الغاز. كما يهدف اللقاء الى التاكيد بان الحكومة اليمنية لن تقوم بتجديد الاتفاقية اسرابة الا ان وانها ستقوم بدراسة القرار ويدائل اخرى سوف تتخذها في حينه واعتقد ان هذا الاجماع هام وضروري وسيكون من الاجل والنسب ان يتم ترتيب لقاء مع الاخ رئيس مجلس الوزراء والاخ لرئيس حفظة الله والمشاركين في المشروع لبطء جدية واهتمام من قبل الحكومة والدولة بتبقي مشروع الغاز الطبيعي المسال. والراي في الاخير لكم مع عظيم التقدير نائب وزير النفط والثروات المعدنية

الأخ وزير النفط الأستاذ محمد اخلد الجويه اجترم

تفديت عن الاسف نسخة من القرار الصادر رقم 53، لسنة 97م بالغاء كل القرارات الوزارية التي اصدرتها كتابت وزير خلال غياب الوزير مع تاشيرتكم ان سبب الالغاء يعود الى عدم التشاور معكم قبل اصدارها. ولمر على في هذه الحصلة الموضوعي لوقوفني حتى لا يكون هناك اي مجال لسوء الفهم لدى اي طرف او التعسف غير البربر في

* يذكر الاستاذ محي الدين الضبي ان موضوع بيع النفط الخام اليمني في الربع الثالث من عام 97م كان بناء على توصية خطية لا اساس لها من الصحة وفي ظل غياب كامل لأي دراسة جادة ورؤية واضحة ايجاد تسعيرة تحدد القيمة الحقيقية بدلاً من الحاق الخسارة التي تعلق عن اربعة ملايين دولار من كل برميل نفطاً. * كذلك يشير الى ان هناك تعقد وتشايل في اقباب مشروع الغاز نظراً لاختلاف اهداف الشركات.. نرجو التوضيح لذلك. * يذكر كذلك ان احدى الشركات النفطية التي تحصلت على نسبة اعلى مما تستحقه في الربح الاولي والثاني من عام 97م حيث ظلت تلك الشركة تستقطع 20٪، بينما كان المقر له 8٪ وذلك نتيجة تساهل بعض الجهات المختصة المسؤولة عن تسويق النفط الخام.. من هي تلك الشركة وكيف تم ذلك على عملية تسويق النفط الخام. * تسلمت سابقاً الوزارة رسالة من شركة هنت عام 97م تذكر فيها انها رفعت نفط الكلفة من طرف واحد من 5٪ الى 8٪ ثم الى 11٪ للربح الثاني من عام 97م اي بحوالي ثلاثين مليون دولار في السنة ولم تحرك الوزارة ساكناً خصوصاً وان هذا المبلغ خسارة على الخزينة العامة انة من نفط الكلفة في الوقت الذي كانت فيه الوزارة تفلذ جهودها عام 96م لتخفيض تلك النسبة الى 5٪. ساهو تعليك على هذا الموضوع. * يذكر ان هناك نفقات من صرفها من قبل الوزارة والشركات النفطية بينما رفض محاسبها اعتمادها وتقدر بعشرات الملايين من الدولارات من مصروفات تلك الشركات لإعوام سائلة.. ماهي الاجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه التجاوزات.

وزير النفط والثروات المعدنية... **الأخ الدكتور رشيد باريغ** وزير النفط والثروات المعدنية طابع تحياتيها وتودع من سياتكم التكرم بالاجابة على جملة من الاسئلة حول بعض الموضوعات المتعلقة بوزارتكم ومؤسساتها ورفوعها هي كما يلي: (1) اسباب تاخير تنفيذ مشروع الغاز الخي الاذن. (2) ماهي اسباب عدم انشاء مصفاة الكالا النفطية. (3) ماهي الاجراءات التي اتخذتم بوزارتكم حيال تهريب ماتي البترول والغاز والتي ثبت للوزارة ممارستها من قبل بعض المتعاطين معها. (4) ماهي اسباب انسحاب شركة «نمر بتروليم» وتأثير انسحابها على الاقتصاد الوطني؟ وكم حجم التعويض الذي تم فرضه على الشركة؟ (5) في نظركم.. كيف تقيمون وضع مصفاة عن خاصة في ظل الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها المصفاة من داخل وزارة النفط وخارجها؟ وما حقيقة الفساد الذي يشاع عن وجوده في هذه المصفاة؟ (6) في ظل توجه الحكومة لتوسيع مصفاة عن تم اعتماد ثمانية آلف برميل يوميا لصالح التوسعة منذ اعوام والتي يصل قيمتها الى 5 مليون دولار سنوياً.. كيف يتم التصرف بثلث المبالغ؟ وهل تم العمل في التوسعة من التحويل المخصص لذلك؟ (7) كانت الحكومة في منتصف العام الماضي قد ابدت رغبته في خصخصة مصفاة عن.. لان انة تم ايقاف ذلك المشروع.. لماذا؟ وماهي ودوافع الحكومة لخصخصة مشروع استراتيجي بحجم مصفاة عن؟ (8) تشير بعض التقارير الصادرة من الادارات التابعة للوزارة بان ثمة تجاوزات ومخالفات تتم في عملية اعطاء الشركات النفطية حق الامتياز في المقاطعات منها قطاع 57، وقطاع 58، وقطاع 59، وقطاع 60... متبعضكم لهذا.. وكيف تمت الاجراءات حيال ذلك؟

سابق وان وجه كلاً من نائب وزير النفط السابق الاخ محي الدين الضبي وخلفه الاخ احمد حسين باشا منكرتان اوضحا فيها الكثير من النقاط والملاحظات التي وجهوها الى الوزير اذناك الاتفاقيات.. وماهي مهمة خاد الجويه. نضع عليكم اهمها معرفة ما قامت به الوزارة حيال تلك الملاحظات في السابق حالياً وفي الوقت الراهن وانتظرون منصب وزير النفط والثروات المعدنية وهذه الملاحظات كما يلي: